

ة بالبنانية



والمجرى الذي يمكن أن يتخذه الوضع السوري، ولا سيما في ضوء محاولات ترتيب العلاقة الإيرانية - السعودية. وبحسب أوساط لبنانية مطلعة، فإن ترابط موعدي الانتخابات الرئاسية السورية واللبنانية يشير إلى احتمال إيجاد تسوية للاستحقاقين معاً، إذ إن ثمة خشية من تكرار السيناريو الذي حصل إبان الاتفاق السريع على سحب الأسلحة الكيماوية من سوريا بعد التلويح بتنفيذ ضربة عسكرية. حينها،

تم الاتفاق، مقابل تراجع أو غض نظر الدول الغربية والولايات المتحدة في مقدمها، على المطالبة بتغيير النظام السوري أو إسقاطه. هكذا يمكن أيضاً أن يتم «السماع» للبنان بإجراء الانتخابات الرئاسية مقابل غض النظر عن إصرار الانتخابات السورية، في انتظار حصول تسوية شاملة تتعلق بالوضع السوري. وقد ظهر حتى الآن أن مجالات التسويات الإقليمية خضعت أكثر من مرة لمقايضات من هذا النوع. وحتى تتضح معالم الاتصالات الإقليمية، يظل مصير الانتخابات الرئاسية اللبنانية في دائرة الخطر. فالعيون الغربية تنصب على الساحات الأكثر تازماً، أي العراق ومصر وسوريا، في حين يتحول الوضع اللبناني هامشياً، ولا سيما بعدما انحسر بالحد الأدنى، خطر تهديد الاستقرار تحت عنوان الحكومة التي تجمع حزب الله والمستقبل على طاولة واحدة، لأن الصراع السني - الشيعي هو الذي يتحكم ولا يزال بمصير لبنان. وفق ذلك، ولأن ثمة تراجعاً أميركياً عن التدخل المباشر في الأزمات الإقليمية الثلاث، بحسب ما بدا واضحاً خلال زيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما للرياض، يمكن الاستنتاج أن الانتخابات اللبنانية أرحمُت بفعل الأمر الواقع لا بفعل النضاب والترشيدات والتوافق عليها. فالحديث عن لبننة الاستحقاق كما تردد كثيراً في الساعات الأخيرة التي أعقبت جلسة ساحة النجمة، ليس سوى مجرد رفع للمعنويات اللبنانية. فالمرشحون والناخبون يعرفون أن الاستحقاق الحالي إقليمي أكثر من أي وقت مضى، وأن أوائمه لم يحن، وأن إيران والسعودية لم تنجزا ترتيب التفاهم بينهما بعد. وحين بنجز هذا التفاهم في لحظة، ينتخب الرئيس العتيد في اللحظة التي تليها، كما حصل مع تأليف الحكومة التي يثبت يوماً بعد آخر الهدف من مجيئها وهو تأمين الاستقرار خشية الوصول إلى الفراغ الرئاسي قبل إنجاز المقايضة الإقليمية.

ناهض حتر

تشكل إيران محور مخاوف السعودية وهواجسها؛ هذا مثال حي على الأخطاء الاستراتيجية التي ترتكب بسبب التعصب المذهبي؛ ففي الحقيقة أن التهديد الفعلي للسعودية مصدره دولة أخرى هي... تركيا. إيران دولة إقليمية كبرى بمختلف المقاييس؛ تستند إلى كتلة قومية عميقة الجذور الحضارية، وتلحمها أيديولوجية التشيع الخاصة بها، وتملك قدرات دفاعية يُحسب حسابها، وهي في طريقها إلى اكتساب الاعتراف الدولي بحقها في استخدام الطاقة النووية لأهداف سلمية. ولهذا المشروع أهمية اقتصادية نوعية: تحرير حجم أكبر من الطاقة الأحفورية للتصدير، وتلافي مخاطر نفاذها، وتطوير قاعدة صناعية مرشحة لنمو جدي بالإفادة من منجزات التصنيع الحربي. غير أن إيران محاصرة 3 مرات؛ الحصار الغربي الذي يوشك على التفكك - ولكن من دون أفق واضح حول مستوى الاندماج المسموح به للإيرانيين في النظام الدولي - والحصار الإقليمي الناجم عن كونها دولة شيعية في بحر سني، والحصار الداخلي الذي يعرقل الديمقراطية الاجتماعية بالجمود الأيديولوجي. تطمح إيران إلى التمدد السياسي الإقليمي، ولكنها، بعكس الأنظمة الشيوعية والقومية اليسارية، ليس لها حظ في التمدد الأيديولوجي - المذهبي؛ فالشيعة في المشرق العربي والجزيرة، جزر ديموغرافية مكنتة بالتعدد الاجتهادي والمرجعي والثقافي والمحلي والقومي؛ والخيط الرئيسي الذي يجمع هذه الجزر هو العروبة التي بتراجعها يبرز المذهبي كإطار فضفاض، سياسي أكثر مما هو ديني. المناقسة، من جهة إيران، سياسية لا مذهبية؛ فهي تنتصر لقضية فلسطين. ولن أدخل، هنا، في سجالات حول الدوافع؛ فالمهم أن فلسطين هي ثابت في السياسة الإيرانية، وكذلك، فهي تقف مع مظلوميات شيعية (البحرين) وسنية (اليمن الجنوبي)، وتدافع عن دولة قومية، علمانية (سوريا). بالمقابل، نخوض السعودية حرباً مذهبية وضعتها في تناقضات عميقة؛ فهي تدعم الجيش المصري ضد الإخوان والجهاديين، وتعمل العكس مع الجيش السوري؛ كما أن تركيزها على معاداة إيران تقذف بها إلى الأحضان الإسرائيلية، أقله على قاعدة عدوِّ عدوِّى صديقي. وهي، بذلك، تحسب صدقيتها ونفوذها، وتمنح الإيرانيين، نقاطاً في التفوق السياسي والأخلاقي. الجمهورية الإسلامية الإيرانية تحتاج إلى اعتراف سني صريح يكسر عنها الحصار الإقليمي. ونظراً لأولويتها في الحصول على اعتراف كذا، تتمثل في السعودية؛ لكن تعنت الأخيرة اللاعقلاني، يدفع الإيرانيين إلى التمسك بأذيال الإخوان المسلمين... الذين تعتبرهم السعودية، تنظيمياً معادياً وأداة بأيدي

بهدهوء

السعودية، خطر وهمي وآخر واقعي

السياسة القطرية التي تتحدى الرياض. في الخلاصة الأولى، أنه يمكن للسعودية أن تطلعتُ لعلاقات حوار معقدة مع الإيرانيين؛ فالتوازن في القوى حاصل فعلاً بين النووي من جهة، ومكة المكرمة من جهة أخرى. وعلى هذه الخلفية، يمكن للثنائي الإيراني - السعودي إجراء تسويات إيجابية عديدة: العراق وسوريا واليمن والبحرين، كما في مجالات الأمن والدفاع. الأبلغ أن هذا الثنائي يستطيع أن يجعل من الإخوان المسلمين في خبر كان؛ كما يمكنه التصدي للظاهرة الإرهابية، إذا كان السعوديون جادين في التخلي عن الإرهاب كأداة في السياسة الخارجية. العدو الفعلي للسعودية... هو تركيا؛ فهذه الدولة المركبة لا تستند إلى كتلة قومية مترابطة، وإنما إلى تجمع شتيت من الأصول القومية والأديان والمذاهب والاتنيات؛ ولذلك، فالدولة التركية الأتاتوركية اختارت ربطاً أيديولوجياً جامعاً يلحمها هو العلمانية. ولكن مع انزياحها إلى رابط ديني مذهب يقوم على التحشيد السني السياسي الإخواني تتجه نحو صراع مركب، داخلي وخارجي. ليس أمام تركيا، إذاً، سوى أن تنافس السعودية على موقعها القيادي في العالم السني. وإذا كان نطاق التحرك الإيراني في جزر شيعية؛ فإن نطاق التحرك التركي هو في بحر من السنة. ولكي تفرض تركيا الأودوغانية هيمنتها على هذا البحر، فهي مضطرة إلى استيعاب كل موجاته من الليبرالية الإسلامية إلى الإخوان إلى مجاهدي القاعدة، وما بينهما. والاستراتيجية التركية لقيادة العالم السني ملروزة إلى الصدام بقوتين عربيتين سنتين: مصر، حيث يدعم أردوغان، الإخوان والإرهاب ضد الدولة المصرية واستقرارها وقدرتها على استعادة مكانتها؛ والسعودية التي لا يكتفي حكام أنقرة بمناكفتها، عبر الحليف القطري، وإنما يسعون إلى بناء وتحريك شبكات معادية لها، مما يتوفر لديهم من إخوان وإرهابيين. تتجلى اللاعقلانية السعودية في أسوأ صورها من خلال إصرارها على إسقاط النظام السوري؛ فلا تدرك الرياض أن هذا النظام، بتركيبته الاجتماعية السياسية المعقدة، عصي على التبعية للإيرانيين أو سواهم؛ بالمقابل، فإن إسقاطه سيدعم سوريا على طبق من ذهب للتوسع التركي واجتياح العالم العربي ومحاصرة السعودية بالذات... من خلال الحدود الأردنية. استمرار الفوضى في جنوب سوريا، سيؤدي إلى انتقال نشاط الإرهابيين والمهززين ونقل السلاح والمخدرات الخ إلى شمالي وشمالي شرقي الأردن، ما يعني التمدد السهل نحو السعودية؛ لا عقلانية الرياض تتبدي، مرة أخرى، هنا بالذات، سواء من خلال الضغط على عمان للإبقاء على حدودها غير الشرعية مفتوحة مع سوريا أم من خلال ابتزاز الأردنيين، سياسياً، بمساعدات لا تسمن ولا تغني من جوع.

جلسة 30 نيسان

بري: لم يفاتحني أي من السفراء في انتخابات الرئاسة بعد

فرد رئيس المجلس بأن ذلك كان ممكناً لو لم يفقد النصاب، وذكر بكلامه أن نواب كتلته سيحضرون الجلسة ولن يتغيّبوا عنها. لكنه لاحظ أن عقد دورات اقتراع أخرى متتالية في تلك الجلسة «لم يكن ليؤدي إلى أي نتيجة ملموسة، وهي ستكون على صورة الدورة الأولى، ولن يكون في وسع أي فريق الحصول على 65 صوتاً للفوز جراء توزع القوى».

وقال بري أمام زواره مساء أمس أنه سيستمر في تحديد مواعيد جلسات الانتخاب، إلا أنه سينتظر بعد كل موعد جلسة نصف ساعة لاكتتمال النصاب القانوني، وفي حال عدم اكتماله يحدد موعداً لاحقاً. وقال: «كنت أفضل تحديد موعد الجلسة الثانية اليوم التالي وليس بعد أسبوع، إلا أنه لا تطور ملموساً على صعيد الاستحقاق، ليس هناك مرشحون. الأربعاء المقبل موعد بعيد، لكنه ملائم لإجراء اتصالات وبلورة المواقف. إلا أنني أفضل في كل حال جلسات متقاربة في مواعيدها». وأضاف:

«حتى الآن لا أحد يستطيع إحداث خرق في الاستحقاق كي يتحرك فعلاً». ولفت إلى أن أياً من السفراء لم يفاتحه في انتخابات الرئاسة بعد، لكن صحف أمس استوقفته في معرض تغطيتها جلسة الدورة الأولى و«استنجاتها المبكرة بعدما عكست صورة سوداوية للاستحقاق بتوقيع الفراغ الرئاسي. الواقع ليس كذلك. أجرينا الدورة الأولى وانتقلنا إلى الدورة الثانية، والمهلة الدستورية لا تزال أمامنا. إلا أن الدورة الثانية لن تكون جلسة مرشحين بل جلسة رئيس، وذلك يقتضي حضور 86 نائباً على الأقل، ما يعني أن الرئيس سينتخب لكون الحضور سيعكس توافق الأفرقاء سلفاً عليه. كانت جلسة الأربعاء الماضي بروفة ونتائجها معروفة سلفاً، والتقديرات التي أوردتها الصحف عنها متقاربة، وتحديث عما كان سيحصل وحصل بالفعل. لكن الآن نحن ذاهبون إلى جلسة انتخاب الرئيس لا اختبار المرشح».

فكر مرتين
الجمعة
21.45



OTV
WWW.OTV.COM.LB